

الحوار

حزب الحوار الوطني

المشهد اللبناني

فرصة المتحاورين.. هدنة مفتوحة على المجهول هل تنضم الورقة الاقتصادية إلى طاولة الحوار؟



عاشت الساحة السياسية هذا الأسبوع على وقع التطورات الممتدة من الخرطوم مروراً بجلستي مجلسي النواب والوزراء المتجرتين، ووسط الشعور العام بأن الملف الرئاسي وصل إلى طريق مسدود، وحديث بعض قوى «الأكثرية» عن ان فرص إكمال رئيس الجمهورية إميل لحود ولايته تزداد يوماً بعد يوم، إلى زيارة الأمين العام للجبهة الشعبية «القيادة العامة» أحمد جبريل، وبينهما الاتصالات لتحديد موعد زيارة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة إلى دمشق، وكلام أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله التحذيري من أية محاولة لنزع سلاح المقاومة بالقوة. على أن الأناظر بدأت تتركز خلال فترة «الاستراحة الحوارية» التي تمتد إلى ما يقرب من ثلاثة أسابيع على التحضير والإعداد لزيارة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة إلى دمشق، ليس لأن كل الفرقاء المتحاورين متلهفون لإعادة تسوية العلاقات الطبيعية بين البلدين الشقيقين، بل لأن استعادة «المبادرة العربية» باتت مخرجاً من «المأزق» لبعض الأطراف في فريق «الأكثرية» كما حتم هذا الواقع فتح حوارات على خطوط عدة، منها الخط الفلسطيني، وبرز هذا الأسبوع أيضاً الملف المغيب عن طاولة الحوار وهو الملف الاقتصادي بعد أن دفع رئيس الحكومة بالورقة الإصلاحية الممهدة لمؤتمر بيروت ١، إلى مجلس الوزراء، والتي تتضمن بنوداً اقتصادية ومالية عديدة منها ما يتعلق بالخصخصة، ومنها ما يتعلق بزيادة الضرائب والتعاقد الوظيفي، وتغيير نظام التعاقد، والتي يتوقع أن تؤدي إلى تطورات وتحركات شعبية ونقابية بدأت ملامحها تظهر مع إعلان قطاع التعليم الرسمي الإبتدائي والثانوي والجامعي الإضراب احتجاجاً على هذه الورقة.

وكان مؤشراً هاماً على مستوى ملفات الحوار، إعلان رئيس مجلس النواب نبيه بري تعليق الحوار الوطني حتى الجمعة في ٢٨ من الشهر الحالي للبيت في موضوع رئاسة الجمهورية سلباً أو إيجاباً، فهذا مؤشر إلى ان هذا الحوار قد أنجز ما يستطيع إنجازه، أو بالأحرى مؤشر إلى ما استطاع المتحاورون إنجازه، لأنهم مقتنعون ضمناً انهم عندما سيجتمعون آخر الشهر لن يتمكنوا من الاتفاق لا على موضوع رئاسة الجمهورية، ولا حتى على موضوع سلاح المقاومة. (...)

ولد اليوم بالكنائس فيام

برعاية

رئيس حزب الحوار الوطني

المهندس فؤاد مخزومي

يتشرف ملتقى الهيئات الدينية في حزب الحوار الوطني

بدعوتكم

للمشاركة بالاحتفال الديني الذي يحييه

الشيخ مصطفى الجعفري وفرقته للأناشيد الدينية

وذلك نهار الخميس الواقع فيه ١٣ نيسان ٢٠٠٦

في قاعة قصر الأونيسكو

عقب صلاة المغرب

الساعة السادسة والنصف مساءً



حزب الحوار الوطني

مؤتمر الحوار ليس «لمسة رسول»!

<div>فؤاد مخزومي</div>
--

استنفذ مؤتمَر الحوار غرضه ولم يعد بإمكان المتحاورين العودة إلى طاولة الحوار وكأن شيئًا لم يكن. فكيف ستتعالى الحكومة ورئيسها مع موضوع المقاومة بعدما أصيبت الثقة بحكومة الأكثرية بعطب كبير أمام قمة الملوك والرؤساء العربى؟ كيف ستتعالى مع ملف العلاقات اللبنانية ـ السورية، بعدما كشف واقع غياب عرابيِّ الملف اللبناني، الملك عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس حسني مبارك عن القمة وبالتالي غياب أي مبادرة عربية جديَّة قد تمكن من فتح أبواب دمشق أمام الرئيس السنيرة كمثل للأكثرية التي لا تنفك تخوض معارك إعلامية شرسة ضد سوريا؟. كيف سيحضر لمؤتمَر دعم لبنان في ظل الأجواء السائدة إن على مستوى الداخل اللبناني، أو على مستوى الخارج، وتصرفات «الأكثرية» الحاكمة بهذه الخفة المتواصلة؟ إن استمرار الرئيس السنيرة في السياسة التي يمتدنها مدعومًا من الأكثرية الثنابية، يعني الاستمرار في الأزمة المفتوحة على جهات كثيرة، ولم تعد جبهة التغيير على مستوى الرئاسة الأولى، وحدها العقيدة التي يستحيل حلها في ظل التوازنات المحلية والإقليمية الجديدة، بل هناك الكثير من الأزمات الأخرى المتفاقمة التي يتعذر حلها.

بداية لا بد من التحذير من مغبة خلق الأوهام مع مؤتمَر الحوار الوطني كأن «لمسة رسول» يمكن أن تخرج الوضع اللبناني من أزماته التي لم تآلِ قوى «الأكثرية» جهدًا لزوج البلد فيها، إذ لا تصح المبالغة وربط مصير لبنان بنتائج هذا الحوار ونشر روح الإحباط في حال فشل المتحاورون وانفضوا من حول طاولة الحوار.

فلنتعرف أن المتحاورين لا يملكون مقومات تسوية استراتيجية لحل خلافاتهم ولن تتفع شطارتهم ومانوراتهم في ذلك، خاصة أن الحوار اللبناني لا تزال كتكتفه الأُمراض ذاتها التي تعمرها غالبية القوى السياسية من حضور الحسابات الضيقة والأطماع والألعاف الرئاسية مما قد يفتح الباب على مانورات غير محمودة وربما يقضي إلى اصطفاك سياسي لا يؤدي، في نهاية المطاف، إلا إلى إحباط الحوار وإفشاله. هؤلاء الذين لم يكن بمقدورهم حتى الاتفاق على رئيس جمهورية وهم ينادون ليل نهار بأن متمد رئاسة الجمهورية شاعرًا، لا سيما بعد الفضيحة الأخيرة في قمة الخرطوم العربية.

رغم أن الاعتذار الذي أعلنه رئيس كتلة «الاستقبل» سعد الحريري عن رفضه المبادرة العربية، يوحي بأن الحريري لن يخرج عما استعمله المبادرة العربية وهي تحمل مقاربة مصرية ـ سعودية للعلاقة اللبنانية ـ السورية، ويعكس، مع استقباله أمين عام الجبهة الشعبية القيادة العامة أحمد جبريل، وتكليف نصري خوري متتابعة العلاقة اللبنانية ـ السورية، تحولًا في التعاطي مع الملفات الشائكة. رغم ذلك، هناك من حاول ويحاول في قوى ما تسمى «الأكثرية» التأكيد بأن الرئيس السنيرة كان جادًا في موقفه في الخرطوم، فهو لم يذهب إلى القمة، للاكتفاء بتسجيل الموقف من المقاومة، بل المضي قدمًا في وضع موقفه موضع التنفيذ، حتى ولو انتهى الأمر إلى طرح الثقة بالحكومة. وهذا الرهان لم يكن الرهان الوحيد لدى هؤلاء، فقبل قمة الخرطوم، كان الرهان على تقارير لجنة التحقيق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، علها تؤدي إلى جديد يمكن التمويل عليه سياسياً، فجاء تقرير القاضي الدولي برايمرتس الأخير ليخيب الكثير من آمال المراهنين على تغير محتمل في المعادلة السائدة. ثم كان رهان على مبادرة سعودية ـ مصرية تتفع سوريا بفتح أبوابها أمام الأكثرية التي يمثلها السنيرة في الحكم، وجاء الرد من الخرطوم منفيًا، كما أن هذه المبادرة لم تبصر النور أساساً. لأن مصر والسعودية لا تريدان ممارسة المزيد من الضغوط على سوريا في الوقت الذي تواجه فيه الكثير من الضغوط الخارجية الدولية والإقليمية على حد سواء. كما كان هناك رهان على الدعم الدولي الذي جاء تيري رود لارسن ليعلن بعض الظروف في بيروت، وكانت النتيجة سلبية بعدما اكتسبت مهمته طابع الفریق والطرف، في الوقت الذي كان يفترض به أن يبقى منظمة الأمم المتحدة على مسافة واحدة من الجميع.

نعم إن الحوار بين اللبنانيين، وإن كان يجري بيده وعلى جولات، مطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى تحسبًا لتكرار تجربة الحرب الأهلية، ومصصلحة الشعب اللبناني حتى استمرار جلوس مختلف الأطراف والفعاليات حول طاولة واحدة والبعث حصرًا في ما يفتق البلاد والعباد. ولا كنا لا نترقب من هذا الحوار حلولا جذرية للمناوين الخلافية وهو أصلا فقد الكثير من صدقيته عند الناس، فهو يكرّس هدنة جديدة، لكن هذا لا يمنع من التحذير تكررًا بأن اللدئين العام يرتفع باطراد. ونسبة النمو تحت الصفر. والبطالة وتمشية والهجرة إلى أزيد.

نقول مجدداً إن الحل الأمثل لحال المراوحة والانتظار وعبية الكر والنفر»

يقول هو الانتخابات الثنابية المبكرة، بعد وضع قانون جديد للانتخابات، ولن يجزى على التحضير للانتخابات واعداد القانون سوف يستغرقان وقتًا طويلا لا يعتمله البلد، نذكره بأن حال المراوحة والجمود والتوتر التي عاشها لبنان على مدى عام كامل وشلل المؤسسات بسبب مرهانات الأكثرية ومغامراتها التي فشلت الواحدة تلو الأخرى كما براميجها ومواقفيها المحددة التي لم تنجح في التقدم، تؤكد صحة السمي بجديدة اعتمادا هذا المخرج من الحال الراهنة.

نشاطات

نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

بحث رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي خلال لقاءاته هذا الأسبوع، في مختلف الأوضاع اللبنانية. وتوقف عند التحديات التي تتهدد لبنان في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية واضطراب الظروف الإقليمية. وقد عقد مخزومي سلسلة لقاءات مع وفود شعبية ومتدربين من «مؤسسة مخزومي». كذلك التقى متخرجين من جامعات أرمينية، ووفدا من اللجنة النسائية في جمعية ماسيس الأرمينية.

مخزومي لـ«لبنان الحر»: المطلوب إدراج الملف الاقتصادي على طاولة الحوار.. لا يمكن حل الملف اللبناني بعيداً عن التسوية الإقليمية

التواب الحالي.

وقال ان العماد ميشال عون يملك قاعدة مسيحية كبيرة ولديه برنامج سياسي بينما الآخرون يريدون الحفاظ على الستاتيكو، والعماد يدرك تماما انه إذا جاء رئيساً للجمهورية قبل إجراء انتخابات ثنابية وفق قانون انتخابي جديد، فتن تكون له قاعدة

ثنابية قوية مما سيؤدي إلى التصادم مع رئيس الوزراء.

وقد أبدى مخزومي اعتراضه على الجوء إلى الشارع لإنهاء ملف رئاسة الجمهورية، داعياً إلى استخدام المؤسسات الدستورية في هذا الإطار. وأضاف انه إذا كان لا بد

من تغيير رئيس الجمهورية فيجب تغيير الطاقم السياسي بكامله الذي وصل إلى الحكم وفقاً لتقالون انتخاب أعوج، ووجد الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة وفقاً لقانون انتخاب جديد يقوم على أساس التسوية وفقاً للدائرة الكبرى الذي يؤمن التمثيل الصحيح، مؤكداً ان هذا النظام هو السبيل الوحيد لإنهاء الطائفية السياسية واحداث التغيير المطلوب، وعذّر من ان بقاء نظام الانتخاب الأكري قد يؤدي إلى اندلاع حرب أهلية، خصوصاً في ظل اللغة الطائفية والمذهبية السائدة في البلد، معرباً عن اعتقاده بأن رئيس الجمهورية لن يوافق على تقصير ولايته إذا لم يتم إجراء انتخابات مبكرة في ظل قانون انتخابي عاد.

ورداً على سؤال عما إذا كان يؤيد إبقاء بيروت دائرة واحدة، أجاب مخزومي بأنه إذا اعتمد القانون الحريسي فلن تكون مشلول بانتظار كشف حقيقة من اغتاله.

وانتقد رئيس حزب الحوار الوطني مجدداً الموقعين على ما يعرف بعريضة الإكراه لإبطال مفعول التمديد لرئيس الجمهورية، متسائلاً عن سبب مجاهرتهم في تأييد التمديد حينها وبموجبهم لسوريا فيما لم يكونوا مضطرين لذلك مطلقاً. ودعا زعماء الأكثرية إلى عدم الزيادة بالعنف والوطنية فالجميع يذكر مواقفهم السابقة.

أكد مخزومي مجدداً انه يكتن للبطريك الماروني مار نصر الله بطرس صفير معزة خاصة واحترام كبير، إلا انه رأى انه في مسألة رئاسة الجمهورية فإن القاعدة الشعبية والسياسية هي التي تقرّر مصير الرئيس، مشدداً على ان ضرورة فصل الدين عن السياسة في لبنان.

كما لاحظ أيضاً ان جميع القوى السياسية في لبنان تتحدث عن التغيير الرئاسي ولكن لا أحد منهم مستعد لتغيير اسم مرشح للرئاسة ودعمه حتى النهاية لأن لا التيار الوطني ولا حزب الله مستعدان للمواقفة على رئيس مقترحه «الأكثرية»، ولا «الأكثرية» مستعدة للمواقفة على رئيس يطرحه حزب الله والتيار المعوني لأنّهما تدرك ان ذلك سيسبب صداما بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الذي يمثل الأكثرية الثنابية في مجلس

الوضع الداخلي غير متماسك وأزمة الحكم متفاقمة



تصوير محمد الساحي

الغالب والمغلوب.

وانتقد مخزومي مجدداً التواب الموقعين على ما يعرف بعريضة الإكراه لإبطال مفعول التمديد للرئيس، مؤكداً بأن هؤلاء كانوا جزءاً من النظام السابق وقد جاهروا في تأييدهم للتمديد وبموجبهم لسوريا ولم يكونوا مضطرين لذلك مطلقاً.

وفي رد على سؤال أحد الحاضرين حول أبعاد زيارة وزير الخارجية الأميركية غونداليزا رايس الأخيرة إلى بيروت، رأى مخزومي، ان هذه الزيارة شكلت جرحه دعم

لقوى ١٤ آذار، ملاحظاً تكريسه لزعامه النائب وليد جنبلاط الفعلية لقوى ١٤ آذار إذ

خضته بزيارة خاصة في منزله دون غيره من أركان وأعضاء تلك القوى.

وعن حملات التشكيك المبتدأة الجارية بين الأطراف والقوى السياسية اللبنانية، طالب مخزومي بالكف عن هذه الممارسات لأن المطلوب هو الانتظر إلى المشاكل المطروحة وحلها بدلاً من التلهي برمي الاتهامات لبعضها البعض.

وإد دعا لعلاقات ثنابية، سورية طبيعية، ذكر بأن حزب الحوار الوطني كان أول من طالب برفع مستوى العلاقات بين لبنان وسوريا إلى المستوى السياسي والدبلوماسي

ووسبب السجال العقيم حول الدور السوري من الشارع اللبناني ورفعه إلى مستوى الحوار بين الدولتين.

وتطرق مخزومي إلى الملف الأمني، فطالب الحكومة بوضع حد للفلتان القائم.

وأعرب عن قلقه الشديد لانشغال الحكومة عن الاستحقاقات المعيشية القاسية والمشاكل الحياتية والاقتصادية التي يربخ المواطن اللبناني تحت طاعتها، فحث الحكومة على الخروج من حالة الشلل والعمل على معالجة المشاكل الداخلية، لأن الوضع الاقتصادي في حال يرثى لها.

وتحدث مخزومي عن هموم الشباب اللبناني مؤكداً أن البطالة هي من أكبر الآفات التي يعاني منها المواطن، واعتبر انه حان الوقت لتصحيح مسار سوق العمل وجعله سوقاً

مرتنة لتؤمن فرص عمل تساهم في طمئ خاطر الشعب في نهضة المجتمع.

كما أسف مخزومي لقلّة اهتمام الحكومات المتتالية بملف الجامعة اللبنانية.

أخيراً، ربط مخزومي تأجيل مؤتمر الدول المانحة التي كان مقرراً عقده في بيروت في الشهر الحالي بعجز الحكومة اللبنانية على تطبيق القرارات الدولية.

رأي

مخزومي يريعى حفلاً تكريمياً للأمهات في «جمعية السلام الوطني الاجتماعية»



تصوير محمد الساحي

رعى رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي صباح يوم الأربعاء ٢٩ آذار ٢٠٠٦ حفلاً تكريمياً للأمهات في مركز «جمعية السلام الوطني الإجتماعية» في الطريق الجديدة حضرته سيدات وفعاليات بيرونية.

وقد ألقى مخزومي كلمة شدد فيها على دور الأم الأساسي في بناء الأوطان.

وذكر بأن حزب الحوار الوطني أخذ على عاتقه التصدي لتضاييا الوطن، داعياً إلى رفع مستوى التعاطي مع الأم وإعطائها الدور الريادي الذي تتمتع به أصلاً.

بعد ذلك، تحدثت السيدة مريم قرناقوط باسم اللجنة النسائية في الجمعية مشيدة بدور الأم وعطاءاتها اللامحدودة.

كما تطرق نائب رئيس «جمعية السلام» السيد سليم منصور، ممثلاً رئيس الجمعية، في كلمة له إلى أهمية الأم في المجتمع شاكرًا المهندس مخزومي على رعايته لنشاطات الجمعية واهتمامها بالنشاطات الاجتماعية في لبنان عموماً وفي بيروت خصوصاً.

بعد ذلك، وزعت الهدايا على الأمهات وأقيم حفل كوكتيل بالمناسبة.

نشاطات حزب الحوار الوطني في طرابلس

بناء لدعوة من مدير مكتب حزب الحوار الوطني في الشمال الأستاذ خضر العشراني للمعاتلات البيرونية القاطنة في طرابلس والشمال، اجتمع عدد كبير من هذه العائلات، صباح يوم الأحد ٢٠٠٦.٢، في محلات «حلوليات رفعت الحلاب»، وذلك بحضور ومشاركة الأمين العام المساعد في الحزب د. نامي منصور، والدكتور دريد عويدات.

بعد التطور، انتقل الجميع إلى مركز الحزب حيث تمت متابعة اللقاء بجوار تناول الأوضاع الراهنة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما تم عرض أهداف الحزب وخطه السياسي.

ثم دار نقاش وطرحت أسئلة وتساؤلات من قبل الحضور.

شو نفع الفرمان والكلاب طرشان

د. نامي أمين منصور ❖

ناقل الكفر ليس بكافر.....!!!!

ما سألته هو نغلا عما جرى من أحداث خلال الفترة الزمنية منذ أن كُلف الرئيس فؤاد السنيرة

تأليف الوزارة العتيدة حتى اليوم.

كانت النية الطاهرة هي تأليف حكومة تضم كافة القوى السياسية التي دخلت المجلس الثنابي المنتخب حرصا على مصلحة البلد، بدأت المشاورات وانتهت إلى استبعاد كتلة الإصلاح والتغيير التي يترأسها العماد ميشال عون لأسباب في نفس يعقوب.....!!!!

قامت لجنة صياغة البيان الوزاري بعملها وضعت، بعد محاضن عسير، هيكلية ونص البيان الشهير الذي اعترف بشرعية المقاومة وحقها في تحرير ما تبقى محتلا من الأرض اللبنانية وأن القرارات الأساسية تؤخذ بالتوافق، على هذا الأساس شارك حزب الله وحركة أمل في الوزارة.

أخذت الأكثرية نية وعملاً بالتقوانين والمراسيم المرعية الإجراء والموقعة من رئيس الجمهورية، كما

كونه القادر على ضبط الأمن وتحقيق الأمان في البلد، وجرت الأحداث كما يعرفها الجميع وهشل

الوزير في المهمة الموكلة إليه، فببر ذلك بأنه لا يستطيع ولا يمكنه محاربة الأشباح.....!!!!

لا بد هنا من الإشارة إلى ان فخامة رئيس الجمهورية تمثل في هذه الوزارة بثلاث وزراء تولوا وزارة الدفاع والعدل والبيئة.....!!!!

... وتواتت الأحداث والأيام وإذ بالعمد ينفرط، اغتيل النائب المرحوم جبران تويني، هاجت وماجت

قوى الأكثرية، رئيس الوزراء أعلن وقبل انعقاد مجلس الوزراء انه قرر الطلب من الأمم المتحدة توسيع مهام لجنة التحقيق الدولية وإنشاء محكمة دولية، اعترض بعض الوزراء وقاطموا حضور الجلسات.....!!!! إلى أن عولجت الأزمة وانتهى الأمر بالتوافق.....!!!!

الأكثرية تغالب برحيل رئيس الجمهورية لأن التمديد له غير شرعي، ذات الأكثرية وصلت إلى المجلس الثنابي نية وعملاً بالتقوانين والمراسيم المرعية الإجراء والموقعة من رئيس الجمهورية، كما

ان الوزارة التي تضم ثلاث وزراء محسوبين على الرئيس ذاته المطمعون بشرعية ولايته من قبل الأكثرية أخذت الثقة بأصولتهم في مجلس النواب.....!!!! عجيب أمر هؤلاء المتفذكين، لماذا

يستغيبون الناس؟!!!!

..... وكان مؤتمر الخرطوم، اعترف العرب بختامه بالإجماع بحق المقاومة في تحرير الأرض اللبنانية، إلا رئيس وزراء لبنان.... نعم لبنان... الذي طالب بتسلب كلمة المقاومة من البيان الختامي، علما ان هذا النص مأخوذ من البيان الوزاري الذي على أساسه أخذت حكومته

الثقة.....!!!! ثم حصل ما حصل في مجلس النواب وبعده المسرحية الإعلامية في مجلس الوزراء

.....!!!! وفي البيان الختامي ثمة الخرطوم والبيان الوزاري على ما هما عليه.....!!!!

ومح وحي الأحداث أروي لكم حكاية من حكايات أهل الغابة، علها تكون عبرة ودرسا لبني البشر:

خرج من الدّب يوماً في طلب الرق فالتقى بالثعلب الذي كان يوئدُ مستشاراً أول في دولة الغاب، وسأله عن آخر الأخبار، فقال:

«أصدر اليوم سبع الغاب «فرمان الأمان»، وأصبح الجميع في الغاية أخوان.....!!!!»

الإصلاح الإجتماعي والتربوي

ان المنظمات التي تصامر المرأة، لها رؤية حديثة لدور المرأة والرجل والتساوي بينهما في الحقوق والواجبات، ولقد شاركت هذه المنظمات بالؤتمرات العالمية الأربعة، ولا سيما مؤتمر بيبينغ، وهي تأثرت بأهداف المؤتمرات وتبادل الخبرات والمعلومات، كما ازداد الوعي لدى بعضها لأهمية إدماج المرأة في عملية التنمية، بما يُحقّق النهوض بها، ويحسّن أوضاعها ومركزها في المجتمع، ويؤكد على دورها الفاعل في الحياة العامة وزيادة مشاركتها في عملية التنمية.

من القوانين اللبنانية التي تُعنى بشؤون المرأة:

١ ـ الحقوق السياسية، سنة ١٩٥٣.

٢ ـ المساواة في الإرث (غير الحمديّين)، سنة ١٩٥٩.

٣ ـ حق المرأة في خيار الجنسية، سنة ١٩٦٠.

٤ ـ حرية التنقل، سنة ١٩٧٤.

٥ ـ توحيد سن نهاية الخدمة للرجال والنساء في قانون الضمان

الاجتماعي، سنة ١٩٨٧.

٦ ـ الاعتراف بأهلية المرأة للشهادة في السجل العقاري، سنة ١٩٩٢.

٧ ـ الاعتراف بأهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة دون إجازة من زوجها، سنة ١٩٩٤.

٨ ـ الحوظة في السلك الدبلوماسي، التي تتزوَّج من

أجنبي،بمناعمها، سنة ١٩٩٤

٩ ـ أهلية المرأة المتزوجة فيما يتعلّق بقعود التأمين على الحياة، سنة ١٩٩٥.

١٠ ـ إبرام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سنة ١٩٩٦.

١١ ـ تخفيف العذر المحلّل لجريمة الشرف، سنة ١٩٩٩.

١٢ ـ المساواة بين المضمون والمضمونة إزاء الأولاد، فيما يتعلّق

بتقديمات ضمان المرض والأمومة والتعويضات العائلية، سنة ٢٠٠١.

١٣ ـ المساواة بين الموظفة والموظف من تقديمات تعاونية موظفي الدولة، سنة ٢٠٠١.

المشكلة الأولى: دور المرأة ومكائنها في المجتمع اللبناني

تتمثل المشاكل التي لا زالت عاقلة في هذا الإطار بالمواضيع التالية:

١ ـ الإستفادة من وسائل الإعلام والإنصال، لتتوعية بقضايا النوع الإجتماعي والتعريف بها.

٢ ـ إيجاد آلية للتنسيق مع البرلمان، لإمماج قضايا النوع الإجتماعي في الأنشطة والبرامج الرسمية.

٣ ـ إدراج قضية النوع في عملية التنمية، لتدريب النساء

وتشجيعهنّ، خاصة الفقيرات منهنّ في المدن والأرياف،

على الانضمام إلى قواعد شعبية تحمل أهدافا اقتصادية واجتماعية.

٤ ـ إلغاء العذر المحلّل لجريمة الشرف.

٥ ـ إصدار قانون يمنح الجنسية لأولاد المرأة اللبنانية المتزوجة

من أجنبي (بما أن لبنان قد وقّع، سنة ١٩٩٦، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة).

٦ ـ إقرار قانون الزواج المدني الاختياري.

٧ ـ إقرار قانون حماية المرأة من العنف.

٨ ـ السماح بمشاركة المرأة للرائي في العمل السياسي.

٩ ـ فالمرأة اللبنانية غائبة عن المراكز السياسية والإدارية، ويكاد

يكون تمثيلها على رأس الإدارة اللبنانية شبه رمزيّ. كما تقبب المرأة في لبنان عن مراكز سياسية هامة، وهي وإن تمثّلت كاتّاب

في البرلمان، فإن ذلك يتمّ عبر المحلّة التي يقوم بها السياسيون وأن نسبة النساء المتعلمات تعليمًا عاليًا تكاد تضاهي نسبة

الرجال، وفي حين أن لبنان يفخر بأنه من أكثر البلدان العربية التي تتقدم الحكومات المتناحقة، منذ الاستقلال

حتى اتفاق الطائف، بأي شيء في هذا الموضوع، باستثناء حكومة الرئيس كرامي الحالية، سيّما وأن البلدان العربية المحيطة به

بدأت تضع سنوات بالانظر في هذا الأمر. فالعالم العربي قد

اليوم تعيين عدد كبير من السفيرات والمستشارات والوزيرات،

في خفوة تُعتبر فاتحة للمشاركة الفعلية والفاعلة للنساء.

مقتضات من البرنامج السياسي لحزب الحوار الوطني ص. ٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣

استطلاع لـ«مركز بيروت للأبحاث والمعلومات»

تزايد شعبية «حماس» على حساب «فتح» و«الشعبية» تحسن مواقعها فلسطينيو لبنان مجمعون على المقاومة وحق العودة ورفض الاعتراف بإسرائيل

عبدو سعد ✎

شهدت الساحة الفلسطينية خرقاً هاماً وغير متوقع تمثل بنفوز حركة «حماس» بالانتخابات التشريعية وتشكيلها منفردة الحكومة الفلسطينية. ومن أجل ذلك، أجرى مركز بيروت للأبحاث والمعلومات استطلاعاً للرأي بهدف قراءة آثار هذا الفوز على اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية ومعرفة تفاعلهم مع التطورات الأخيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية وآرائهم حول المشاكل التي يواجهونها في لبنان.

نمّذ هذا الاستطلاع في الفترة الواقعة بين ٢٠ آذار ٢٠٠٦ و٢٤ آذار ٢٠٠٦، وشمل عينة من ٥٠٠ مستطلّع، جرى انتقاؤها عشوائياً ، وتوزعت العينة على المخيمات الفلسطينية بصورة تتناسب وحجم الكلفة السكانية في هذه المخيمات في محافظات الجنوب وبيروت والشمال.

استعملت في هذا الاستطلاع تقنية المقابلة المباشرة وروعي في اختيار المستطلعين التوزيع الجنسي (ذكر وأنثى)، وكذلك روعي في العينة الفئات العمرية المختلفة بحيث جرى اختيار المستطلعين من جميع الأعمار.

الأسئلة

تضمنت الاستمارة الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: هل تؤيد موقف «حماس» بعدم الاعتراف بإسرائيل؟

السؤال الثاني: هل تؤيد إستمرار العمليات الفدائية في أراضي الة٤ كرد على عمليات الإغتيال والقتل الإسرائيلية؟

السؤال الثالث: هل تعتقد ان المقاومة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سوف تستمر أم تتوقف بعد نتائج الإنتخابات؟

السؤال الرابع: هل ما زلت تؤمن بحق العودة بعد مرور أكثر من ٥٧ سنة من النكبة؟

السؤال الخامس: هل تعتقد ان وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سيكون أفضل بعد فوز «حماس» في الإنتخابات؟

السؤال السادس: هل تعتقد ان تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعزز أم يهدد حق العودة؟

السؤال السابع: ما هي الأولويات التي يجب على «حماس» الاهتمام بها؟

السؤال الثامن: لو أعطيت حق التصويت في الإنتخابات، لأية قائمة كنت قد صوّتت؟

نتائج الاستطلاع

قبل البدء بعرض نتائج الاستطلاع، نشير إلى ان السؤال الثامن، كان هو المحور الأساس الذي بنينا عليه تحليلنا لنتائج الاستطلاع، بحيث ظهرت وحدانية الإجابة فيما بين مؤيدي إحدى الفصائل الفلسطينية، وأن التباين كان واضحاً فيما بين أجوية مؤيدي حركة «حماس» ومؤيد «فتح».

ولأهمية هذا الربط رأينا من الواجب أن نعرض الاختلاف في الإجابة وفقاً لاختلاف الجهة السياسية التي يؤيدها المستطلع.

عن السّؤال الأول، هل تؤيد موقف «حماس، بعدم الاعتراف بإسرائيل؟

أيد ٨٢,٥ % من المستطلعين موقف «حماس» بعدم الاعتراف بإسرائيل، بينما رفض ١٦,٥ % عدم اعتراف «حماس» بها.

وأما عن كيفية توزع هذه النسبة فيما بين مؤيدي القوى الفلسطينية، ف جاءت النتيجة كالآتي:

أيد نحو٩٠ % من مناصري قائمة حماس الإنتخابية عدم اعتراف «حماس» بإسرائيل، مقابل ١٠ % منهم لم يؤيد هذا الموقف.

أيد نحو٦٨ % من مناصري قائمة «فتح» عدم اعتراف «حماس» بإسرائيل، مقابل ٣١,٤ % منهم لم يؤيد هذا الموقف.

أيد نحو٨٧ % من مناصري قائمة أبو علي مصطفى عدم اعتراف «حماس» بإسرائيل، مقابل ١٢,٣ % منهم لم يؤيدوا هذا الموقف.

أيد نحو ٨٤ % من مناصري اللوائح الأخرى عدم اعتراف «حماس» بإسرائيل، مقابل ١٦ % منهم لم يؤيدوا هذا الموقف. أما المحايدين أو الذين لا يؤيدون أي من القوائم الإنتخابية الفلسطينية فقد أيد ما نسبته٨٢,٥ %عدم اعتراف «حماس» بإسرائيل مقابل ١٧,٥ % لم يؤيدوا موقف حماس المذكور.

السؤال الثاني، هل تؤيد إستمرار العمليات الفدائية في أراضي ال٤٤ كرد على عمليات الإغتيال الإسرائيلية؟

أيد المستطلعون بنسبة٨٥,٠ % استمرار العمليات الفدائية في أراضي ال٤٤ كرد على عمليات الإغتيال الإسرائيلية، مقابل ١٤,٣ % رفضوا استمرار هذه العمليات.

وأما عن كيفية توزع هذه النسبة فيما بين مؤيدي القوى الفلسطينية، ف جاءت النتيجة كالآتي:

جاءت النسبة الكبرى من مؤيدي استمرار العمليات الفدائية في أراضي ال٤٤، من بين أنصار قائمة «حماس» الانتخابية حيث بلغت نسبتهم ٩٤,٢ %مقابل ٥,٨ % رفضوا استمرار العمليات الفدائية في أراضي ال٤٤.

وجاء ثانياً مناصري قائمة أبو علي مصطفى حيث أيد ما نسبته ٨٧,٧ % استمرار هذه العمليات، مقابل ١٢,٣ % رفضوا استمراريتها.

وخل في المرتبة الثالثة مناصري قائمة «فتح»، حيث أيد ما نسبته ٧٤,٦ % استمرار هذه العمليات، مقابل ٢٥,٤ % منهم رفضوا استمرارها.

وأجاب ما نسبته ٦٤ % من مناصري اللوائح الأخرى بأنهم مؤيدون لاستمرار العمليات، مقابل ٢٦ %رفضون استمراريتها. أما المحايدين فقد أيدوا استمرار العمليات الفدائية بنسبة٨٠,٧ % مقابل ١٩,٣ % رفضوا استمراريتها.

السؤال الثالث، هل تعتقد ان المقاومة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سوف تستمر أم تتوقف بعد نتائج الإنتخابات؟

رأى ما نسبته ٨٦,٧ % من المستطلعين بأن المقاومة الفلسطينية سوف تستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد نتائج الانتخابات، وذلك في مقابل ١٢,٣ % تعتقد بأن المقاومة سوف تتوقف بعد هذه النتائج.

وأما عن كيفية توزع هذه النسبة فيما بين مؤيدي القوى الفلسطينية، ف جاءت النتيجة كالآتي:

أجاب ما نسبته ٩٥ % من مؤيدي قائمة «حماس» الإنتخابية بأن هذه العمليات سوف تستمر و٥ % منهم قالوا بأنها سوف تتوقف.

وأجاب ٧٩,٧ % من مؤيدي قائمة «فتح» بأن هذه العمليات سوف تستمر، في مقابل٢٠,٣ % منهم بأنها سوف تتوقف.

كما اعتقد ٨٠,٧ % من مؤيدي قائمة أبو علي مصطفى بأن هذه العمليات سوف مستمرة، في مقابل ١٩,٣ % منهم يعتقدون بأن هذه العمليات سوف تتوقف.

ويجب ٨٤ % من مؤيدي اللوائح الأخرى بأن العمليات سوف تستمر مقابل ١٦ % منهم أجابوا بأنها سوف تتوقف، أما المحايدين فقد أجاب ما نسبته ٧٢,٧ % منهم بأنها سوف تستمر و٢٦,٣ %بأنها سوف تتوقف.

	عام	مؤيدو قائمة «حماس»	مؤيدو قائمة «فتح»	مؤيدو قائمة أبو علي مصطفى	قوى أخرى	الذين اجابوا بلا أحد (غير متضمن)
السؤال الأول	نعم	٨٢,٥ %	٩٠ %	٦٨,٦ %	٨٤ %	٨٢,٥ %
	كلا	١٦,٥ %	١٠ %	٢١,٤ %	١٦ %	١٧,٥ %
السؤال الثاني	نعم	٨٥,٧ %	٩٤,٢ %	٧٤,٦ %	٦٤ %	٨٠,٧ %
	كلا	١٤,٣ %	٥,٨ %	٢٥,٤ %	٣٦ %	١٩,٣ %
السؤال الثالث	تستمر	٨٦,٧ %	٩٥ %	٧٩,٧ %	٨٤ %	٧٢,٧ %
	تتوقف	١٢,٣ %	٥ %	٢٠,٣ %	١٦ %	٢٦,٣ %
السؤال الرابع	نعم	٨٤,٧ %	٩٢ %	٧٢,٧ %	٩٢ %	٧٢ %
	كلا	١٥,٣ %	٨ %	٢٦,٣ %	٢٤ %	٢٨ %

	عام	مؤيدو قائمة «حماس»	مؤيدو قائمة «فتح»	مؤيدو قائمة أبو علي مصطفى	قوى أخرى	الذين اجابوا بلا أحد (غير متضمن)
السؤال الخامس	نعم	٤٥,٣ %	٦٧,٩ %	١٧,٨ %	٦٤,٩ %	٢٤,٦ %
	كلا	٥٤,٧ %	٣٢,١ %	٨٢,٢ %	٧٢ %	٧٥,٤ %
السؤال السادس	يعزز	٦٢,٦ %	٦٤,٦ %	٥٨,٥ %	٥٩,٧ %	٦٦,٧ %
	يهدد	٣٦,٤ %	٣٥,٤ %	٤١,٥ %	٤٠,٣ %	٣٢,٣ %
السؤال السابع	الإصلاح ومحاربة الفساد في الداخل	٤٦,٩ %	٥٥ %	٣٢,١ %	٥٤,٤ %	٤٠,٤ %
	تحسين اوضاع اللاجئين	٢٢,٩ %	١٧,٩ %	٢٧,٣ %	١٢,٣ %	٢٥,١ %
	اعادة بناء منظمة التحرير	١٧,٥ %	١٦,٣ %	٢٢ %	٢٢,٨ %	٨,٨ %
	الأولويات الثلاث	١١,٧ %	١٠,٨ %	٧,٦ %	١٠,٥ %	١٥,٨ %
السؤال الثامن	لو أعطيت حق التصويت في الإنتخابات، لأية قائمة كنت قد صوّتت	١٠٠ %	٤٨,٢ %	٢٢,٧ %	١١,٥ %	١١,٥ %

	عام	مؤيدو قائمة «حماس»	مؤيدو قائمة «فتح»	مؤيدو قائمة أبو علي مصطفى	قوى أخرى	الذين اجابوا بلا أحد (غير متضمن)
السؤال الثامن	١٠٠ %	٤٨,٢ %	٢٢,٧ %	١١,٥ %	٥ %	١١,٥ %

✎**مدير مركز بيروت للأبحاث والمعلومات**

وفي لبنان: ٩٨% من الشيعة و٦٩% من السنة يؤيدون «حماس»

النتائج

أجرى «مركز بيروت للأبحاث والمعلومات» استطلاعاً للرأي لمعرفة طريقة تفاعل السنّة والشيعة في الشارع اللبناني مع القضية الفلسطينية.

السؤال الأول: أيد ٩٨,٢ % من الشيعة موقف حماس بعدم الاعتراف بإسرائيل مقابل ١,٨ % أجابوا بـ«كلا»، بينما ٦٩,٣ % من السنّة أيدوا هذا الموقف في حين عارضه ٢٠,٧ %.

أما بالنسبة للسؤال الثاني، فقد أيد العمليات الإستشهادية ٩٦,٤ % من الشيعة وعارضه ٣,٦ %، بينما أيد العمليات الفدائية ٧٢,٣ % من السنّة وعارضه ٢٧,٧ %.

الأسئلة

السؤال الأول: هل تؤيد موقف «حماس» بعدم الاعتراف بإسرائيل؟

السؤال الثاني: هل تؤيد إستمرار العمليات الفدائية في أراضي ال٤٤ كرد على عمليات الإغتيال والقتل الإسرائيلية؟

حقي بوظيفة.. بلا تمييز



مساواة المرأة بالرجل من ناحية حقوق التوظيف

التغيير حقا.. غير



في مدى حق المرشح لرئاسة الجمهورية للطعن بالتمديد أو التجديد أو للطعن بنتائج الانتخابات الرئاسية

يعتبر حق مراجعة القضاء من حقوق الإنسان الطبيعية، وتتميز أهميته بأنه الضمانة لحماية الحقوق الأخرى، وهو الميزة الأساسية لكل مجتمع مؤسس على احترام حكم القانون. وقد رفعه المجلس الدستوري الفرنسي إلى مصاف المبادئ الدستورية، وكذلك فعل المجلس الدستوري اللبناني عندما حكم بأن «حق مراجعة القضاء هو من الحقوق الدستورية الأساسية، ومبدأ عام يتمتع بالقيمة الدستورية». وهذا الموقف يتناه أيضاً مجلس شوري الدولة اللبناني في قضية السفير غصن. وكذلك كرسات الاتفاقيات الدولية مبدأ حق اللجوء إلى القضاء، خاصة المادة الثامنة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

واعتاداً لهذا النص تكون الجهة المخولة طلب الفصل بصحة الانتخابات الرئاسية هي ثلاث عدد أعضاء مجلس النواب. وأما إذا طرح أحد الأشخاص نفسه كمرشح للرئاسة فلا يحق له التقدم بطعن أمام المجلس الدستوري للأسباب الواردة أعلاه. ويثور التساؤل عما إذا كان يحق للمرشح الخاسر، أن يطعن أمام المجلس الدستوري بالقانون الدستوري الذي يجيز تمديد أو تجديد ولاية رئيس الجمهورية.

الجواب سلبى أيضاً، بصرف النظر عن جواز الطعن بقانون تعديل الدستور الذي هو بذاته موضع جدل، بين مؤيد لحق المجلس الدستوري بالنظر في دستورية قانون تعديل الدستور، وبين رافض لأي دور للمجلس الدستوري فيما يتعلق بهذا التعديل. ففي

الحالتين فإن صاحب الصفة للطعن بدستورية قانون التمديد أو التجديد هم الأشخاص الذين حددهم الدستور في المادة ١٩ منه، وعندما نص على أنه يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشر أعضاء من مجلس النواب.. وحيث ان النص جاء بتعداد حصري لمن يحق له الطعن بدستورية القوانين، فإن أي شخص آخر مهما كانت صفته عدا هؤلاء الأشخاص، لا يحق له الطعن بدستورية قانون التجديد أو التمديد.

وأما القول باللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، فإن من المعروف أن هذه المحكمة تختص بالنزاعات بين الدول، وأن أطراف النزاع أمامها هم أشخاص القانون الدولي العام، ولا يحق لأي فرد أن يتقدم بشكوى أمام هذه المحكمة، ومن جهة ثانية لا يحق لهذه المحكمة أو غيرها من هيئات الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء أو التعرض للقضايا السيادية لهذه الدول، والانتخابات هي من أكثر القضايا ارتباطاً بسيادة الدولة وهي شأن داخلي خالص، وبالتالي لا يحق لمحكمة العدل الدولية، من جميع الأوجه النظر في هكذا مسألة على الإطلاق.

وإنطلاقاً من هذه الاعتبارات، كان الطعن أمام المجلس الدستوري بانتخاب رئيس الجمهورية مقيداً بضوابط حفاظاً على مقامية رئاسة الجمهورية، وحفاظاً على كرامة نواب الأمة الذين اجتمعوا لانتخاب الرئيس بصفته هيئة انتخابية لا تشريعية، كما جاء في صريح نص المادة ٧٥ من الدستور، فلا يمكن العبث بكرامتهم واتهامهم بالتلاعب بنتائج الانتخابات أو تزوير إرادة الأمة، عبر توسيع قاعدة الأشخاص الذين يحق لهم الطعن بهذه النتائج.

وانسجاماً مع هذه الاعتبارات المنطقية، جاء نص المادة ٢٢ من قانون إنشاء المجلس الدستوري رقم ٢٥٠ تاريخ ١٤/٧/١٩٩٣ على أن طلب الفصل في صحة انتخابات رئاسة الجمهورية يجب أن

❖ مركز بيروت للأبحاث والمعلومات

قالوا

❖ «نشر الغسيل اللبناني في القمة العربية مسيء إلينا تجاه العالم»
البطيريك مار نصر الله بطرس صفير

❖ «المهم الآن تصويب المسار وتطبيع الوضع واستئناف الحوار ولو انه فقد الكثير من صدقيته عند الناس»
الرئيس سليم الحص

❖ «استمرار المواجهة مع الرئيس لحدود لاختيار بديل له في الرئاسة وتصعيد التآجيج لا يخدم أي حل وطني على الإطلاق»
رئيس حزب الحوار الوطني المهندس فؤاد مخزومي

❖ «الرئيس لحدود باق حتى نهاية ولايته إلا اذا اجريت انتخابات مبكرة على اساس قانون انتخابي جديد»
الرئيس عمر كرامي

❖ «لبنان لا يزال يتحرك في الفوضى السياسية تحت عناوين الحوار والإصلاح في سجلات متنوعة تشبه لعبة الأطفال وإبقاء البلد في حال جمود قاتل في قضايا الاقتصادية والمالية والأمنية وفي سياسته الدفاعية التي لم ترسم أي آلية لتحرير الأرض المتبقية تحت الاحتلال ولمواجهة الخطر الإسرائيلي»
المرجع الشيعي السيد محمد حسين فضل الله

❖ «على جميع اللبنانيين أن يحذروا الوقوع في فخ المؤامرة والفتنة التي تحاك بأيد عدوة للبنان، وندعو إلى استمرار الحوار الذي هو باب الخير للبنانيين جميعاً»
مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني

❖ «صحيح ان استقلال لبنان اكتمل، لكن ثمة عجزاً لدى السياسيين الذين اعتادوا الوصاية ولا يستطيعون الاستمرار من دونها»
النائب العماد ميشال عون

❖ «أعرف ان أميركا ارتكبت آلاف الأخطاء التكتيكية في العراق لكن إسقاط النظام العراقي السابق كان القرار الاستراتيجي الصائب لأنه كان سيكون من المستحيل بناء شرق أوسط مختلف في وجود صدام حسين»
وزيرة الخارجية الأميركية غوندا ليزا رايس

تعلن مؤسسة مخزومي عن صدور

الدليل الصحي

للبطاقة الصحية المجانية

التي تولاكم الاستفادة من خدمات الجسم الطبي المتعاون مع المؤسسة

بمكتم الحصول على مستحكم
من كافة مراكز المؤسسة
المرزعة - طريق الجديدة - رأس النبع - الأشرفية
طرابلس - صيدا - بعلبك
ومن المركز الصحي الجديد
(معاينات طبية - تصوير شعاعي - مقشرات - صيدلية)
01 / 660 890 - 01 / 663 898

جديد

مؤسسة مخزومي

المركز الصحي

خدمات طبية وصحية

لقد بدأت زمنية

معاينات طبية

تصوير وتشخيص شعاعي

تصوير وتشخيص صوتي

تحاليل مخبرية

صيدلية

بالإضافة إلى
لقاحات أطفال، فحص سكري فوري
تخطيط القلب، خدمات الصحة الإنجابية

نحن في خدمة صحتك

المرزعة - شارع زريق - بناية مخزومي - الطابق الثاني - هاتف : 01 / 660 894 - 01 / 663 898
www.makhzoumfoundation.org clinic@makhzoumi-foundation.org

حقّي ضل... وفيد بلدي

زيادة فرص العمل لتخفيض الهجرة

التغيير حقل... غير

تصدر عن شركة الحوار ش.م.ل مدير التحرير: أمنة القرى المدير المسؤول: ماجدة عازار

الإدارة والتحرير: بيروت - رأس النبع - شارع دونا ماريا - مبنى مرج الزهور

هاتف: ٠١/٦٢٧٠٠٠ فاكس: ٠١/٦٢١٢٨٢ بريد إلكتروني: info@alhiwar.com